قمة موسكو.. بين استعادة أردوغان وإنزاله من أعلى الشجرة

محمد نادر العمري

رغم أن اللغة الحميمية والعبارات الدبلوماسية المنمقة هي التي طغت على الجزء المكتوب من التصريح الصحفي للرئيسين فلاديمير بوتين ورجب أردوغان، إلا أن القمة الروسية التركية التي جمعتهما في موسكو لم تشهد أي خرق يذكر ولم تتضمن مواقف حاسمة تتعلق بحسم مصير الشمال السوري بشقيه الشرقي والغربي، في ظل التصورات الضبابية التي مازالت تقدمها المؤسسات السياسية والعسكرية الأميركية حول انسحابها المفترض، والذي يعكس الصراع الدائر داخل هذه المؤسسات لاستثمار هذا القرار والالتفاف عليه وتوظيفه ضمن خدمة الأجندات الخارجية لكل من مستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون ووزير الخارجية الأميركي مايك بامبيو، وهو ما أكده الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في لقائه الأخير منذ أيام مع قناة الميادين.

أبرز ما يمكن ملاحظته في هذه القمة ومخرجات مؤتمرها الصحفي إلى جانب تناوب الرئيسين على استخدام مصطلح «الصديق العزيز» في إشارة كل منهما إلى الآخر عند وصفه أو مخاطبته، ثلاث نقاط أساسية:

النقطة الأولى: التركيز على أهمية مسار أستانا والتمسك به بوصفه ليس فقط المسار الأكثر فعالية لحل الأزمة السورية وفق تعبير بوتين فقط، بل لأن أستانا بما تمثله من استحقاق عسكري له انعكاسات سياسية تضمن لأضلاعه الثلاثة مصالحهم الجيوسياسية وتموضعهم وتأثيرهم في مستوى الخريطة السياسية بالمنطقة، رغم تناقض مصالحهم في سورية، مع احتمالية تطور هذا المسار بانضمام سورية والعراق إليه مستقبلاً في ظل المتغيرات المتسارعة وحاجة الضرورة التي قد تعيد صياغة العلاقات بناء على مخاطر تقسيمية أو مواجهة العقوبات الاقتصادية الأميركية على سبيل الذكر وليس الحصر فقط.

النقطة الثانية: المتمثلة في خطة العمل الهادفة التي توصل إليها وزير الدفاع الروسي مع نظيره التركي «لتطهير إدلب من الإرهاب» وفق وصف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وخاصة في ظل المستجد الأخطر والمتمثل بسيطرة جبهة النصرة الإرهابية على مساحات شاسعة من المناطق المتفق عليها لنزع السلاح ومحاربة الإرهاب في سوتشي، وهذا سيضع تركيا بين خيارين لا ثالث لهما حسب المعطيات والمؤشرات السياسية: التمسك بمشروعها المتضمن تعويم جبهة النصرة وجناحها السياسي أو المدني «حكومة الإنقاذ» وتقديمه كهيئة أو هيكل سياسي جديد على طاولة التفاوض بصفته ممثلاً وحيداً لكامل إدلب ومحيطها بعد إخراج باقي التنظيمات منها أو إقناعها بالرضوخ لهذا الهيكل للحفاظ على النفوذ التركي على هذه الرقعة الجغرافية بشكل مباشر، على حين يتمثل الخيار الثاني بأن تتوقف تركيا عن دعم التنظيمات الإرهابية وأن تقوم بحماية حدودها خشية ارتداد الإرهاب إليها وتفسح المجال للجيش العربي السوري وحلفائه للقيام بمهمة تطهيرها من «النصرة»، وخاصة أن الرئيس الروسي ألح في المؤتمر الصحفي أن العمل على إدلب ومحيطها معزول إلى حد كبير عن مرحلة انتظار الانسحاب الأميركي المفترض من شرق الفرات.

النقطة الثالثة وهي الأهم: هي المبادرة البوتينية «لإنزال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من أعلى شجرة طموحاته» عبر الدعوة الروسية لإحياء «اتفاقية أضنة» الموقعة بين دمشق وأنقرة في عام ١٩٩٨، ويبدو أن هذه المبادرة وفاعليتها وجدت أصداء، إرغمت عليها، أنقرة نتيجة الواقعية السياسية التي فرضها محور دمشق والتقلب الأميركي، فخلال أقل من ٢٤ساعة خرج كل من الرئيس التركي بعد عودته من موسكو ووزير خارجيته مولود أوغلو للحديث عن الاتفاقية ذاتها وضرورة عودتها للتداول «بحكم أنها تتيح لتركيا تحركاً عسكرياً محدوداً داخل الأراضي السورية» بالتزامن مع إشارته إلى وجود تواصل غير مباشر بين أنقرة ودمشق عبر القنوات الروسية والإيرانية، ليعود مجدداً لتأكيده على أن بلاده قادرة على إقامة المنطقة الآمنة واتخاذ الإجراءات الضرورية بمفردها، فما الذي دفع تركيا لتبني المبادرة الروسية؟ ولماذا هذا التناقض في التصريحات؟

١. يبدو أن أنقرة وجدت في المبادرة الروسية فرصة في حفظ ماء وجهها بعد سقف التهديدات التي أطلقتها مؤخراً من التحدي لأميركا ومواجهة القوى الكردية، ولاسيما أن إقامة المنطقة الآمنة غير ممكنة وتحتاج لموافقة مجلس الأمن بالدرجة الأولى وهذا لن تحصل عليه أنقرة في ظل وجود الفيتو الروسي الصيني المشترك، ويتطلب إنشاء مثل هذه المنطقة خطة حماية عسكرية كبيرة بشرياً وعتادياً لإقامة حظر طيران وهذا صعب واقعياً مع التفوق العسكري للجانب الروسي.

٢. هذه المبادرة الروسية تعتبر وسيلة لعودة مسار التنسيق مع دمشق وتبريره بدواعي حماية الأمن القومي التركي من خطر الإرهاب الكردي وفق وصف أنقرة.

٣. وضع خيارات بديلة تضمن لأنقرة خط عودة في حال لم يقدم الأميركي على الإيفاء بوعوده التي قدمها بإقامة المنطقة العازلة.

٤. العودة لاتفاقية أضنة يعني أنه يحق لتركيا القيام بعمليات عسكرية داخل الأراضي السورية بعمق لا يتجاوز ٥ كم بشرطين الأول عجز الدولة السورية عن ضبط الحدود وإيقاف العمليات الإرهابية التي تنطلق من أراضيها وبعد تنسيق معها من الجانب التركي عبر الخط الساخن أو الممثلين الأمنيين وفق ما تضمنه بروتوكول الاتفاق، وهذا يعني أن العودة للاتفاق يحتم على تركيا القيام بما يلي:

- انسحاب كامل القوات التركية من الأراضي التي احتلتها في سورية بذريعة محاربة الإرهاب خلال الأزمة السورية والمتمركزة في إعزاز، الباب، الراعي، جرابلس، عفرين وعدم التهديد باحتلال مناطق جديدة.
- تسهيل عودة انتشار الجيش العربي السوري لاستلام مهامه على الحدود السورية التركية وإدارة المعابر الحدودية.
- إعادة تفعيل العلاقات السورية التركية، لأن تنفيذ الاتفاق يتطلب وجود خط ساخن وممثلين أمنيين لدى كل دولة من دون أن يعني ذلك إعادة العلاقات الدبلوماسية دفعة واحدة.
- إغلاق تركيا حدودها وعدم تقديم الدعم للمجموعات المسلحة التابعة لها تحت أي ذريعة وأي صنف سواء كانت معتدلة أم إرهابية، لأن أحد أهم بنود الاتفاق المشترك لعام ١٩٩٨: «عدم السماح بأي نشاط ينطلق من أراضي إحدى الدولتين يضر بأمن واستقرار الطرف الآخر»، وضمن هذا البند في حال استمرت تركيا بدعم المسلحين، يمكن للحكومة السورية القيام بالمعاملة بالمثل من دون تحمل تبعات قانونية دولية، أو التوجه للمنظمات والمحاكم الدولية المختصة لتقديم شكوى ضد تركيا، وهذا يتطلب أيضاً طرد الشخصيات الموجودة على الأراضي التركية والتي تعتبرها دمشق أنها تشكل خطراً على أمنها أو تطويق نشاطها من السلطات التركية.

٥. العودة لاتفاق أضنة يعني إطلاق رصاصة الرحمة بحكم الإعدام على الحلم التركي بالمنطقة الآمنة أو قضم أراض سورية.

دمشق التي تلقفت مبادرة موسكو بإيجابية لا يمكن أن تقدم على ذلك، وأنا أجزم هنا، وجود تنسيق روسي سوري مسبق بناء على تصريحات روسية سابقة وخاصة من الرئيس الروسي الذي أشار في أكثر من مرة إلى أن روسيا تضمن اطلاع وموافقة الحكومة السورية على مبادراتها. فالإعلان الصادر عن دمشق بأنها مازالت ملتزمة باتفاق أضنة، قد يحمل مؤشراً إيجابياً تشترك به سورية وروسيا في إعادة أردوغان إلى الحياة الواقعية بعيداً عن طموحاته الخيالية، ليس محبة به بل لإغلاق كامل المنفذ أمام التكتيكات الأميركية وتطويق خياراتها وإجبارها على الانسحاب، مع العلم أن الأجندات الأميركية لم تتوقف وهي تتبدل في طروحاتها لإعادة خلط الأوراق مجدداً، وما المبادرة التي تحدثت عنها إلهام أحمد «رئيسة الهيئة التنفيذية لمجلس سورية الديمقراطية» لصحيفة الرياض السعودية خلال زيارة وفد كردي للولايات المتحدة الأميركية منذ يومين عبر إقامة اتفاق سلام بين الكرد وتركيا، على غرار ما حصل في إقليم كردستان سابقاً، إلا صورة من تجليات السلوك الأميركي الذي يسعى لحرمان دمشق من استعادة الشمال السوري، بالتوازي مع ما يحمله المبعوث الأميركي إلى سورية جيمس جيفري من خرائط ملونة خلال زيارته إلى أنقرة خلال الأيام القادمة.

الأمر الذي يضع أردوغان بين مفترق طرق: إما الإصرار على الاستمرار في سياسة الخصومة والعداوة مع دمشق بأدوات وتحالفات جديدة وضمن هامش محدود من السلوكيات بإشراف الولايات المتحدة الأميركية، وهذا سيترتب عليه ردة فعل سورية وروسية وإيرانية في إدلب، الواقع الذي سيفرض على حزب العدالة والتنمية المقبل على انتخابات محلية ضغطاً ومخاطر ارتداد الإرهاب إلى بلاده، فضلاً عن توقف بعض المشاريع الاقتصادية الروسية في تركيا، أو القبول بطوق نجاة أضنة للنزول من أعلى الشجرة كما فعل سابقاً عدد من نظرائه الرؤساء وفي مقدمهم الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما ٢٠١٣.

أكدت وصول «صواريخ دقيقة» للمقاومة

إيران: روسيا لا تتفق ضدنا

| وكالات

استبعدت طهران أن «يتفق القادة الروس فيما بينهم ضد مصالح إيران»، وأكدت أن «الصواريخ عالية الدقة باتت في أيدي المقاومة في لبنان وغزة للرد على أية حماقة ترتكبها إسرائيل». ونقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» عن المستشار الأعلى للقائد العام للقوات المسلحة الإيرانية اللواء سيد حسن فيروز آبادي قوله: إنه نظراً للعلاقات السياسية والجيوسياسية العريقة بين إيران وروسيا، وتأكيد زعماء البلدين ذلك، فإن التعاون بين طهران وموسكو قائم بشكل جيد.

وأشار إلى الظروف التي تعيشها الدول الأوروبية وأميركا، وقال: إن الوضع الحالي في أميركا وأوروبا يحتم توثيق العلاقات بين إيران وروسيا في القريب العاجل، وخاصة في جبهة غرب آسيا.

وفيما يتعلق بالأخبار التي ترددت حول احتمال التعاون بين روسيا و«إسرائيل» بشأن سورية، قال فيروز آبادي: إنه «لا يتوقع أن يقوم القادة الروس بالاتفاق فيما بينهم ضد مصالح إيران». على خط مواز تحدث إيغور سوبوتين، في مقال نشره بصحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» الروسية عن احتمال تحول الحدود السورية مع الأراضي المحتلة إلى ساحة حرب جديدة. وجاء في المقال بحسب «روسيا اليوم»: «لا تستبعد السلطات الإيرانية تغيير تكتيكاتها، من دفاعية إلى هجومية. ورد ذلك في بيان رئيس هيئة الأركان العامة الإيراني، محمد باقري، الذي أوضح أن هذا السيناريو ممكن في حال تهديد المصالح الوطنية للبلاد».

ورأى سوبوتين أنه من الواضح أن تصريحات القائد الإيراني العسكري تستهدف في المقام الأول «إسرائيل»، التي كشفت مؤخراً بصورة غير مسبوقة عن سياستها السورية. ولفت إلى أنه في الوقت الحاضر، تتحدث سلطات الاحتلال «بشكل مباشر عن مهاجمة أهداف برية في سورية، على الرغم من أنها كانت تتجنب في السابق الوضوح في أعمالها على أراضي الدولة المجاورة». واستند الكاتب إلى أن الخبراء تحدثوا مرارا عن أن «نشر» السياسة الإسرائيلية في سورية يمكن أن يجلب ثماراً مرّة، فمن المستبعد أن تراقب إيران الإسرائيليين مكتوفة الأيدي، وهم يضربون مواقع تعود مباشرة إلى قواتها أو القوات الموالية لها، وأن سلطات الاحتلال تتوقع «استفزازات عسكرية» خطيرة من طهران، خاصة على خلفية انتخابات الكنيست المقبلة.

وعبر الكاتب عن خشية ممثلي المؤسسة «الإسرائيلية» (الكنيست) من أن الانتخابات يمكن أن تفاقم المواجهة مع إيران وتوصل الأمر إلى مواجهة مباشرة على الحدود الشمالية لكيان الاحتلال.

بموازاة ذلك أكد أمين مجلس الأمن القومي الإيراني علي شمخاني أن ما حدث في ملف الأنفاق على حدود لبنان مع الأراضي المحتلة من «اكتشاف مئات الكيلومترات من الأنفاق تحت أقدام الصهاينة هو فضيحة كبرى للمؤسسة الأمنية الصهيونية».

وأضاف شمخاني: إن «الصواريخ العالية الدقة باتت في أيدي المقاومة في لبنان وغزة للرد على أية حماقة ترتكبها «إسرائيل»، بحسب وكالة الأنباء الإيرانية «إرنا».

خلوصي أكار يلمح إلى عملية عسكرية في شمال سورية.. وتأجيل منبج وشرق الفرات

| وكالات

أكد وزير الدفاع في النظام التركي، خلوصي أكار، أن بلاده أكملت استعداداتها للقيام بالمهام الموكلة على عاتقها ضد الإرهابيين في شمال سورية، وستؤدي ما سماها «المهام المنوطة» بها في منبج وشرقي الفرات، «عندما يحين الوقت».

ويوحي تصريح أكار إلى التحضير لعمل ما ربما في شمال غرب حلب أو في محافظة إدلب التي يسيطر على معظمها تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، وكان نظامه اتفق مع روسيا في أيلول الماضي على ما أطلق عليه «اتفاق إدلب» لإخراج الإرهابيين منها إلا أن هذا الاتفاق لم ينفذ حتى الآن.

يأتي ذلك وسط دعوة روسيا إلى إعادة تفعيل «اتفاق أضنة» بين سورية وتركيا.

وقال أكار، وفق وكالة «الأناضول» التركية للأنباء: إن بلاده «أكملت استعداداتها للقيام بالمهام الموكلة على عاتقها ضد الإرهابيين في الشمال السوري، وستؤدي المهام المنوطة بها في منبج وشرقي الفرات، عندما يحين الوقت»، متهما «الخونة» بـ«التضليل».

وزعم أكار، أن «القوات المسلحة التركية تستهدف الإرهابيين فقط وليس الأكراد أو العرب». وأضاف: «ليست لدينا مشاكل مع إخوتنا الأكراد والعرب، ونحن كالجسد الواحد مع الأكراد الذين يعيشون في تركيا، ونتقاسم معهم أرضنا ورغيفنا، وهدف القوات المسلحة في الداخل والخارج، هم الإرهابيون فقط».

وأشار إلى استمرار المحادثات بشأن منطقة منبج وشرقي الفرات، مع الدول المعنية، لافتا إلى وجوب إخراج «حزب العمال الكردستاني» من منبج بأسرع وقت ممكن، مؤكداً أن «اتفاق أضنة» المبرم بين أنقرة ودمشق عام ١٩٩٨، يخوّل تركيا القيام بعمليات ضد «الإرهابيين» داخل الأراضي السورية، مشيراً في هذا الصدد إلى احترام بلاده لوحدة الأراضي السورية والعراقية.

مركبات عسكرية تابعة للاحتلال التركي عند معبر باب السلام الحدودي (عن الإنترنت – أرشيف)

«قسد» عاجزة عن «عملية شاملة» في شرق الفرات.. و«الفوضى» تزعزع سيطرتها

الجيش يستهدف داعش في بادية حمص.. ويقضي على العديد من مسلحيه

| الوطن - وكالات

استهدف الجيش العربي السوري، أمس، تحركات تنظيم داعش الإرهابي في شرق البلاد، على حين أعلنت «قوات سورية الديمقراطية- قسد» عجزها عن شن «عملية اقتحام شاملة» في شرق الفرات ضد التنظيم، وتصاعدت «الفوضى» في منطقة سيطرتها في الرقة.

وفي تصريح لـ«الوطن»، ذكر مصدر عسكري في غرفة عمليات ريف حمص الشرقي، أن وحدات مشتركة من الجيش والقوات الرديفة استهدفت عدة تحركات للتنظيم على اتجاه سد عويرض ومحيط جبل الغراب وعلى مقربة من الحدود الإدارية المشتركة مع ريف محافظة دير الزور في بادية تدمر الشرقية وأوقعت عدداً من أفرادهم قتلى ومصابين ودمرت دراجتين ناريتين ممن كانوا يستقلونها.

بموازاة ذلك، ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أمس، أن عبوة ناسفة زرعها مجهولون انفجرت في حي المحطة شمال مركز مدينة الرقة التي تسيطر عليها «قسد»، وأسفرت عن جرح خمسة مدنيين بينهم ثلاثة بحالة خطرة، نقلوا إثر ذلك إلى مشفيي «الفرات» و«الطب الحديث» بالرقة، وذلك بعد توتر في منطقة المنصورة أدى لإحراق الأهالي مقراً لـ«قسد» هناك.

وأضافت المواقع: إن سائق جرافة «تركس» أصيب بجروح خطرة ونقل إلى مشفى «دار الشفاء»، نتيجة انفجار عبوة ناسفة من مخلفات تنظيم داعش خلال عمله على رفع أنقاض مبنى مدمر في حي «الحرامية».

من جانبه، تحدث «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض عن «تصاعد في عمليات خلق الفوضى» في مناطق سيطرة «قسد»، معتبراً أن العبوة التي انفجرت في وسط مدينة الرقة، تأتي «في حلقة جديدة من سلسلة عمليات التفجير والاغتيالات التي تشهدها الرقة، من خلايا نشطة تتبع لجهات مختلفة».

وفي الحسكة، أكدت صفحات على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» مقتل ما يسمى «الرئيس المشترك لمجلس ناحية العريشة» جنوبي الحسكة التابع لما يسمى «الإدارة الذاتية» الكردية حمود علي العلي بعد ٣ أيام من اختطافه، دون توضيح الجهة التي قامت بالقتل أو الاختطاف.

إلى دير الزور، حيث أكد «المرصد» أن مسلحاً من «قسد» جرى قتله في بادية قرية جزرة البوحميد بريف دير الزور الغربي، وعثر على جثته في المنطقة مقتولاً بطلق ناري بالرأس والصدر. ميدانياً، نقلت وكالة «رويترز» عن المتحدث باسم «قسد» مصطفى بالي: أن مسلحي داعش «محاصرون في جيب مساحته بين خمسة أو ستة كيلومترات مربعة على نهر الفرات»، معتبراً أن «وجود زوجاتهم وأبنائهم يعني أن القوات «قسد» لا يمكن أن تشن عملية اقتحام شاملة وأن تستخدم أساليب أبطأ وأكثر دقة». كما نقلت الوكالة عن «وكالة إغاثة»: أن عشرة آلاف مدني فروا من جيب داعش منذ الأسبوع الماضي.

بدوره، لفت «المرصد» إلى أن ٢٠ شاحنة دخلت عند الساعة الـ٨:٠٠ صباحاً لنقل دفعة جديدة من الخارجين من جيب التنظيم الذي يسعى لمنع وقوعه في قبضة «قسد»، في الوقت الذي دخلت فيه ١٥ عربة عسكرية مع ٣ عربات همر أميركية إلى منطقة خطوط الجبهة والتماس مع التنظيم. في غضون ذلك، توقع وزير الدفاع الأميركي بالوكالة باتريك شاناهان، أن يخسر داعش آخر أراض يسيطر عليها في سورية لصالح «قسد» خلال أسبوعين، بحسب ما نقلت عنه قناة «الحرة» الأميركية.

وبالعودة إلى الرقة، فقد ذكرت مواقع معارضة، أن «فريق الاستجابة الأولية» التابع لما يسمى «مجلس الرقة المدني» التابع بدوره لـ«قسد» انتشل الاثنين، ١٤ جثة في محافظة الرقة.

وأوضحت المواقع، أن «فريق الاستجابة» انتشل ١١ جثة بينها ثلاث نساء من المقبرة الجماعية قرب قرية فخيخة، سلمت أربع منها لذويها بعد التعرف عليها، على حين دفنت الجثث المجهولة الهوية في مقبرة تل البيعة.

وأشارت المواقع إلى أن الفريق انتشل أربع جثث من حي الثكنة بمدينة الرقة اثنتان منها كانتا تحت بناء مدمر، حيث نقلت أيضاً لمقبرة تل البيعة.

وكان «المجلس» بدأ في ٢٢ الجاري بانتشال مئات الجثث من مقبرة جماعية في قرية الفخيخة، وتشير الإحصاءات الأولية لوجود ما بين ٦٠٠ و٨٠٠ جثة، بحسب المواقع.

«النصرة» طردت «صقور الشام» من معرة النعمان

مؤشرات على اقتراب عملية عسكرية تحسم الوضع في إدلب

| الوطن - وكالات

واصل الإرهابيون وحلفاؤهم تصعيد خروقاتهم لـ«اتفاق إدلب»، الأمر الذي رد عليه الجيش العربي السوري برمايات مدفعية مكثفة أسفرت عن تكبيدهم خسائر فادحة، في مؤشر أن الحسم في إدلب سيكون بعملية عسكرية للجيش وحلفائه على غرار ما حصل في العديد من المناطق التي كان الإرهابيون يسيطرون عليها.

وفي التفاصيل، فقد تسللت مجموعات إرهابية ترفع شارات تنظيمي «جبهة النصرة» و«جيش العزة» الإرهابيين، من المنطقة «المنزوعة السلاح» على محاور مورك واللطامنة والعريمة بريف حماة الشمالي، باتجاه حواجز الجيش ونقاطه بمحيط قطاع ريف حماة من «المنزوعة السلاح» للاعتداء عليها، ولكن وحدات الجيش تصدت لها بالأسلحة المناسبة وكبدتها خسائر فادحة بالأرواح والعتاد، وأرغمت الناجين من نيرانها على الفرار. وبيّنَ مصدر إعلامي لـ«الوطن»، أن مجموعات إرهابية أخرى صعدت اعتداءاتها على نقاط الجيش بريف إدلب، عبر تسللها نحوها من محاور سكيك ومعرة النعمان والتمانعة والهبيط بالمنطقة «المنزوعة السلاح»، فتعامل معها الجيش برمايات من مدفعيته الثقيلة التي قتلت نيرانها العديد من الإرهابيين وأصابت آخرين إصابات بالغة ودمرت لهم عتاداً حربياً.

وأوضح المصدر، أن المجموعات الإرهابية لم تحقق أي مكسب لها خلال الفترة الأخيرة التي صعدت فيها وتيرة اعتداءاتها على نقاط الجيش بريفي حماة الشمالي وإدلب الجنوبي والجنوبي الشرقي، بل دفعت ثمناً غالياً لحماقتها وخرقها «اتفاق إدلب» كل يوم، بمحاولاتها المستميتة التسلل من «المنزوعة السلاح» نحو حواجز الجيش ونقاطه في الريفين المذكورين للاعتداء عليها وتحقيق أي مكسب على الأرض حتى لو كان معنوياً، حيث كان الجيش لها بالمرصاد وأفشل محاولاتها تلك، وقتل وجرح العديد من أفرادها.

كذلك، سقطت أمس عدة قذائف صاروخية على مناطق في بلدة سلحب بريف حماة الغربي والخاضعة لسيطرة الجيش، ما استدعى الجيش للرد بقصف مكثف على مناطق في محيط بلدات وقرى اللطامنة ومورك والجيسات والزكاة والأربعين والصخر بريف حماة الشمالي، كذلك استهدف الجيش مناطق أخرى في أطراف بلدة الهبيط في ريف إدلب الجنوبي بعدة قذائف مدفعية.

ورداً على هذه الخروقات الفاضحة والمتواصلة لـ«اتفاق إدلب»، دك الجيش بمدفعيته الثقيلة، نقاط انتشار الإرهابيين في مورك واللطامنة وكفرزيتا وحصرايا والعريمة بريف حماة الشمالي، ما أدى إلى مقتل العديد من الإرهابيين وجرح آخرين وتدمير عتادهم الحربي.

عناصر إرهابية تابعة لـ«جبهة النصرة» خلال تدريبات سابقة في ريف إدلب (عن الإنترنت – أرشيف)

كما دك الجيش بمدفعيته الثقيلة أيضاً، مواقع للإرهابيين في التمانعة وخان شيخون وسكيك ومعرة النعمان والتح وفي الأراضي الزراعية لقرية القصابية والهبيط وترملا، ما أدى إلى مقتل العديد من الإرهابيين وجرح آخرين.

في سياق متصل، ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن اشتباكات دارت على محور الطامورة بريف حلب الشمالي، بين التنظيمات الإرهابية الموجودة في المنطقة، وقوات الجيش والقوى الرديفة لها، ترافقت مع استهدافات متبادلة بين الطرفين. وبحسب المصادر، فإن الجيش جدد قصفه على مواقع الإرهابيين في محور البحوث العلمية بضواحي حلب الغربية، وأماكن وجودهم ببلدة حيان بريف حلب الشمالي.

وذكرت المصادر، أن قصفاً من قبل الجيش طال مواقع الإرهابيين في أطراف بلدة الهبيط في القطاع الجنوبي من ريف إدلب، بالتزامن مع عمليات قصف مدفعي استهدفت مناطق وجودهم في أطراف بلدة كفرنبل في ريف معرة النعمان، ضمن القطاع ذاته من ريف محافظة إدلب، على حين تعرضت مواقع الإرهابيين في قرية الجنابرة ومحيطها في ريف حماة الشمالي، لقصف مدفعي من قبل الجيش.

جاءت استهدافات الجيش للإرهابيين في ضواحي حلب الغربية، رداً على استهداف هؤلاء لمناطق في حي شارع النيل غرب حلب بعدة قذائف صاروخية.

من جانب آخر، وفي إطار الاقتتال بين التنظيمات الإرهابية في الشمال قامت انتحارية باستهداف مقر ما يسمى «رئاسة وزراء حكومة الإنقاذ» التابعة لـ«النصرة» في إدلب، ما أسفر عن مقتل عدد من الأشخاص، وهو ثاني استهداف يطول مدينة إدلب خلال ١٢ يوماً.

من جهة ثانية، استولت «النصرة» على مبان في مدينة معرة النعمان (٧٥ كم جنوب مدينة إدلب)، بعد دخول مسلحيها لأول مرة إلى المدينة.

وبينت وسائل إعلامية معارضة، أن «النصرة» دخلت المدينة ونشرت حواجز لها في الشوارع واستولت على مبنى «البنك» ومبنى «القشلة» الأثري. ولفتت المصادر إلى أنه كان يوجد في المدينة مسلحين مما يسمى «ألوية صقور الشام» التابعة لميليشيا «الجيش الحر»، حيث انسحب مسلحو الأخيرة من دون اشتباكات.